TD

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

TD/B/COM.1/21/Add.1
24 July 1998
ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية
لجنة تجارة السلع والخدمات، والسلع الأساسية
الدورة الثالثة
جنيف، ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨
البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت

المرفق الاحصائي

لم تلب حتى الآن البيانات المتاحة الاحتياجات الإحصائية للمتفاوضين على تجارة الخدمات ولا احتياجات صانعي السياسات الوطنية. كذلك فإن إحصاءات موازين المدفوعات تبخس تقدير أهمية تجارة الخدمات وهي، تغطي أساساً أساليب التوريد العابر للحدود والخاص بالاستهلاك في الخارج. ولم تجمع الحكومات البيانات بصورة منتظمة، أما البيانات المتاحة فهي إجمالية إلى حد كبير ولا يمكن مقارنتها على الصعيد الدولي. ولا تُسجّل في إحصاءات موازين المدفوعات الصفقات الالكترونية في مجال الخدمات والتي تبرم عبر الحدود داخل الشركة الواحدة كما لا تسجل مبيعات ومشتريات مؤسسات الأعمال المنشأة في البلدان المضيفة والمملوكة لجهات أجنبية (وذلك يعتبر "تجارة" في إطار الاتفاق العام المتعلق بالتجارة في الخدمات). وتُسجّل الخدمات الداخلية تحت بند السلع، وقد لا تُدوّن خدمات معينة لتجنب دفع الضرائب. ولذلك توجد حاجة إلى تحسين الإحصاءات قبل عقد الدورة المقبلة لمفاوضات الخدمات. وقد انضم مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى الجهود المبذولة فيما بين الوكالات لتحسين الإحصاءات المتعلقة بتجارة الخدمات وهو يقوم أيضاً بتأسيس قاعدة بيانات بشأن التدابير التي تؤثر في تجارة الخدمات.

تطوير إطار خاص بإحصاءات تجارة الخدمات في سياق الاتفاق العام المتعلق بالتجارة في الخدمات: وجود الأشخاص الطبيعيين

١- انضم الأونكتاد إلى الجهود التي تبذلها قوة العمل المشتركة بين الوكالات والمنشأة لوضع أول دليل بشأن إحصاءات للتجارة الدولية في الخدمات، وقد اقترح توسيع نطاق هذه العملية لتتجاوز الإطار الإحصائي لتجارة الشركات المنتسبة الأجنبية في الخدمات فتشمل أيضاً وضع إطار للإحصاءات المتعلقة بحركة الأشخاص الطبيعيين. ووفقاً للاتفاق العام المتعلق بالتجارة في الخدمات، فإن وجود الأشخاص الطبيعيين المتصل بتجارة الخدمات في سوق العمل ببلد أجنبي ينبغي أن يكون محدوداً من حيث الزمن (خلافاً للاستيطان) ومرتبطاً بتقديم الخدمات. ويمكن تقديم خدمات الأشخاص الطبيعيين بصورة مستقلة (بما في ذلك تقديمها بصفة زائر أعمال)، أو عن طريق التوظيف في الشركات التي تسيطر عليها جهات أجنبية (بصفة اختصاصيين أو موظفين منقولين داخل الشركة، أو شاغلي مناصب إدارية رفيعة) أو - كبديل لذلك - تقديمها على أساس عقد خدمات يُوقَّع عليه مع شركة أجنبية أو شركة تسيطر عليها جهات وطنية. وفي جميع الحالات، فإن ذلك ينطوي على مجموعة واسعة من الأنشطة ومن مستويات المهارة. ولفهم هذه الفئات المختلفة، فإن من غير المحتمل أن يكون التصنيف القطاعي للخدمات بموجب الاتفاق العام المتعلق بالتجارة في الخدمات كافياً. وبالإضافة إلى ذلك، ونظراً إلى أن حضور الأشخاص الطبيعيين قد لا يمكن فصله عن الحضور التجاري في بعض الحالات، ينبغي أن يكون التصنيف القطاعي متساوقاً مع تصنيف تجارة الخدمات التي تتولاها الشركات المنتسبة الأجنبية. والإحصاءات المطلوبة عن حضور الأشخاص الطبيعيين لا تقتصر على الحصول على معلومات عن أعدادهم الكلية بل تشمل أيضاً معلومات عن الدخل المحصل وبلدانهم الأصلية وفترة الإقامة فضلاً عن الخصائص المؤهِّلة، بما فيها التعليم والخبرة وما إلى ذلك. ويتم التمييز بالمعنى الإحصائي بين حركة الأشخاص الطبيعيين ("التدفق") وحضور الأشخاص الطبيعيين ("مجموع العدد القائم") في بلد معين في أي وقت معين من الزمان. وحساب مجموع العمالة الأجنبية الموجودة فيما يتصل بالتجارة في الخدمات يطرح مشاكل إضافية فيما يتعلق بجمع البيانات الإحصائية.

٢- وتحد من تطوير الإطار الإحصائي اللازم التكاليف المرتبطة بحصر هذه التدفقات؛ كما أن المشاكل المتعلقة بموثوقية البيانات والناجمة عن أخطاء في العرض وعدم توفر المعلومات وعدم التوافق بين التعاريف المتعلقة بالأماكن والفترات الزمنية المختارة تجعل إمكانية المقارنة بين البيانات الدولية عملية صعبة. وفضلاً عن ذلك، فإنه لا توجد على ما يبدو على الصعيد الدولي أرقام عمالة منسقة حسب النشاط يشكل فيها العمال الأجانب مجموعة فرعية. وفيما يتعلق بمدى توفّر البيانات الإحصائية، يبدو أن من الأيسر الحصول على معلومات عن بعض فئات مقدمي الخدمات: فالدراسات الاستقصائية الخاصة بالمشاريع والمضطلع بها بالاعتماد على البيانات التجارية التي توفرها الشركات المنتسبة الأجنبية من المحتمل أن تتيح معلومات عن المنقولين داخل الشركة وغيرهم من الموظفين الأجانب. وقد أقيمت في بعض البلدان نظم رصد أو مراقبة لعمليات تصدير وجلب خدمات العمالة وهكذا يمكن أن تتوفر بسهولة أكبر معلومات عن العمالة الأقل مهارة المستخدمة في قطاع الخدمات. وسينشأ مزيد من الصعوبات في حصر مقدمي الخدمات المستقلين، وكذلك في حصر أنشطة رجال الأعمال الزائرين. وبالإضافة إلى ذلك، فإن نوع العقد المبرم سيحدّد الفئة التي يُوضع فيها مقدم الخدمة للأغراض الإحصائية.

٣- ويكمن التحدي في استحداث أداة بسيطة لإجراء مقارنات دولية بشأن التجارة في الخدمات عن طريق الأسلوب الرابع بصورة تُحَمِّل المؤسسات الإحصائية الوطنية أقل قدر من الأعباء الإضافية ويمكن

معها تجنب الازدواجية في جمع البيانات. وسيتعين في أي اقتراح يقدم لتلبية متطلبات الإتفاق العام المتعلق بالتجارة في الخدمات أن تُؤخذ في الاعتبار الأُطُر الإحصائية ونظم التصنيف القائمة، ولا سيما الأُطر والنظم الخاصة بمنظمة العمل الدولية للأمم المتحدة، بما في ذلك نظام الحسابات القومية، والتصنيف الصناعي النموذجي الدولي، وإحصاءات موازين المدفوعات التي يصدرها صندوق النقد الدولي. وتفتقر جميع هذه النظم إلى عدد من الخصائص وهي تواجه مشاكل حقيقية بشأن البيانات فيما يتعلق بتلبية الاحتياجات الخاصة بالاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات تلبية وافية. وإن إحصاءات موازين المدفوعات التي يصدرها صندوق النقد الدولي لا توفر إحصاءات بشأن أنشطة الأشخاص الطبيعيين المقيمين لأكثر من سنة واحدة، باستثناء أنه تُسجل في بندي "التحويلات المالية للعمال" و"تحويلات المهاجرين" التحويلات النقدية التي يقومون بها. بيد أن البند الأخير لا يميِّز بين الدخل المكتسب من الخدمات والدخل المكتسب من إنتاج السلع. أما إحصاءات العمل الخاصة بمنظمة العمل الدولية فتواجه بشأنها مشاكل التوافق مع إحصاءات نظام الحسابات القومية؛ إذ يُستخدم تصنيف قطاعي مختلف مما يجعل استخدام المعلومات المتحصّل عليها أمراً صعباً. وترتكز الدراسات الاستقصائية التي تنجزها منظمة العمل الدولية على بيانات تتعلق بالأسر المعيشية، ولكنها لا تأخذ في الاعتبار تعدد الوظائف، بينما يعتمد نظام الحسابات القومية على إحصاءات مؤسسات الأعمال ذات الوجود الراسخ التي لا تشمل الأشخاص الذين يعملون لحسابهم الخاص أو الشركات التي يكون حجمها أصغر من الحد الأدنى المعين، وكثيراً ما يكون ذلك هو حالة الشركات المقدمة للخدمات.

٤- وإن اتفاقية الأمم المتحدة لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين (١٩٩٠)، وإن كانت لم تعرّف مفهوم تنقل العمالة المتصل بالتجارة هي الصك الدولي الوحيد الذي يوضح هذه الحركات المؤقتة. بيد أن تعريف الاتفاقية للأنشطة التي تشكل خدمات لا يتطابق مع تعريف الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات، بالنظر إلى أنه يستبعد في بعض الحالات العمال من ذوي المهارات المنخفضة في قطاعات الخدمات، بينما يشمل جزئياً أولئك الذين يعملون في الصناعات التحويلية. ومن المحتمل أن تؤدي توصيات الأمم المتحدة المتعلقة بإحصاءات الهجرة الدولية، التي من المتوقع أن تصدر عما قريب، إلى توفير إيضاحات إضافية عن كيفية قياس تدفقات الناس على الصعيد الدولي وأن تتيح معلومات هامة لقياس تحركات الأشخاص الطبيعيين المتصلة بالتجارة.

٥- والهدف المنشود في الوقت الحالي هو الاعتماد على مواطن القوة في النظم الإحصائية الدولية القائمة واستحداث إطار مفاهيمي ومنهجية يكونان ملائمين للمتطلبات الإحصائية للأسلوب الرابع المتصل بالاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات. وبناء على التقييم الأولي، لا يمكن تلبية احتياجات الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات المتصلة بالأسلوب الرابع إلا بتجاوز نطاق الاتفاقيات والمبادئ التوجيهية الدولية الموجودة والمتفق عليها رسمياً.

الجدول ١
توزيع الصادرات العالمية: ١٩٩٠ و١٩٩٦
(الأنصبة بالنسبة المئوية)

القطاع	الاقتصادات النامية[أ]		الاقتصادات المتقدمة		اقتصادات أخرى[ب]	
	١٩٩٠	١٩٩٦	١٩٩٠	١٩٩٦	١٩٩٠	١٩٩٦
السلع	٢٣,٧	٢٨,٧	٧١,٨	٦٧,٢	٤,٥	٤,١
الخدمات:	١٨,٨	٢٤,٩	٧٧,٠	٧١,٢	٤,٦	٣,٩
السفر	٢٢,٦	٢٧,٢	٧٤,٣	٦٨,١	٣,١	٤,٧
النقل	١٦,٧	٢٢,٨	٧٦,٥	٧٢,٢	٦,٨	٥,٠
خدمات أخرى	١٦,٤	٢٤,٣	٧٩,٢	٧٢,٩	٤,٤	٢,٨

المصدر: محسوبة بالاعتماد على بيانات موازين المدفوعات الصادرة عن صندوق النقد الدولي.
(أ) باستبعاد بلدان في آسيا الوسطى.
(ب) تشمل بلداناً في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى.

الجدول ٢
متوسط معدل النمو السنوي في التجارة العالمية: ١٩٩٠ و١٩٩٦
(بالنسب المئوية)

القطاع	الاقتصادات النامية[أ]		الاقتصادات المتقدمة		اقتصادات أخرى[ب]	
	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات
السلع	١٠,٩	١٢,٥	٦,٢	٥,٥	٥,٨	٤,٤
الخدمات:	١٣,٠	٩,٣	٦,٠	٥,٦	٤,٥	٧,٠
السفر	١١,٨	١٢,٩	٦,٨	٥,٧	١٦,٤	١٢,٩
النقل	١١,١	٩,٥	٤,٥	٤,٦	٠,٣	٧,٠
خدمات أخرى	١٥,١	٧,٥	٦,٣	٦,٢	- ٠,١	٨,٠

المصدر: محسوبة بالاعتماد على بيانات موازين المدفوعات الصادرة عن صندوق النقد الدولي.
(أ) باستبعاد بلدان في آسيا الوسطى.
(ب) تشمل بلداناً في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى.

الجدول ٣

المصدرون والمستوردون الرئيسيون في التجارة العالمية في الخدمات التجارية، ١٩٩٦

(بمليارات دولارات الولايات المتحدة والتغير بالنسبة المئوية)

الرتبة	المصدرون	القيمة	النصيب	التغير السنوي	الرتبة	المستوردون	القيمة	النصيب	التغير السنوي
١	الولايات المتحدة	٢٠٢,٠	١٦,٢	٧	١	الولايات المتحدة	١٣٥,٣	١٠,٨	٥
٢	فرنسا	٨٧,٢	٧,٠	- ٤	٢	ألمانيا	١٣٢,٣	١٠,٥	صفر
٣	ألمانيا	٨٢,٨	٦,٤	٣	٣	اليابان	١٢٨,٧	١٠,٢	٦
٤	المملكة المتحدة	٧٤,٩	٦,٠	٦	٤	فرنسا	٧٠,٤	٥,٦	- ٢
٥	إيطاليا	٦٩,١	٥,٦	٦	٥	إيطاليا	٦٦,٩	٥,٣	٣
٦	اليابان	٦٦,٤	٥,٣	٤	٦	المملكة المتحدة	٦١,٩	٥,٠	٧
٧	هولندا	٤٨,١	٣,٩	٢	٧	هولندا	٤٤,٦	٣,٥	- ٢
٨	اسبانيا	٤٤,٠	٣,٥	١١	٨	بلجيكا - لكسمبرغ	٣٣,٢	٢,٦	١
٩	هونغ كونغ، الصين	٣٨,٩	٣,١	٩	٩	جمهورية كوريا[أ]	٣١,٧	٢,٥	١٥
١٠	النمسا	٣٥,١	٢,٩	٦	١٠	كندا	٣١,٥	٢,٥	٧
١١	بلجيكا - لكسمبرغ	٣٤,٦	٢,٨	٢	١١	النمسا	٣٠,٥	٢,٤	٧
١٢	سنغافورة[أ]	٢٩,٤	٢,٤	صفر	١٢	الصين[أ]	٢٦,٣	٢,١	٧
١٣	سويسرا[أ]	٢٧,١	٢,١	...	١٣	مقاطعة تايوان الصينية	٢٤,٥	١,٩	٣
١٤	جمهورية كوريا[أ]	٢٥,٣	٢,٠	١	١٤	اسبانيا	٢٣,٩	١,٩	١١
١٥	كندا	٢٣,١	١,٩	٩	١٥	هونغ كونغ، الصين	٢٢,٣	١,٨	٤
١٦	الصين[أ]	٢٠,٥	١,٧	١١	١٦	تايلند[أ]	٢٠,٩	١,٧	١٢
١٧	استراليا	١٨,١	١,٥	١٧	١٧	السويد	١٨,٨	١,٥	١٠
١٨	تايلند[أ]	١٧,٣	١,٤	١٨	١٨	سنغافورة[أ]	١٨,٦	١,٥	١٣
١٩	السويد	١٧,٠	١,٤	١٢	١٩	استراليا	١٨,١	١,٤	١٠
٢٠	مقاطعة تايوان الصينية	١٦,٥	١,٣	٧	٢٠	الاتحاد الروسي	١٧,٢	١,٤	- ٩
٢١	الدانمرك	١٥,٥	١,٣	٦	٢١	ماليزيا[أ]	١٦,٩	١,٣	١٨
٢٢	النرويج[أ]	١٥,٢	١,٢	...	٢٢	النرويج[أ]	١٦,٥	١,٣	...
٢٣	تركيا[أ]	١٥,٠	١,٢	...	٢٣	سويسرا[أ]	١٥,٨	١,٣	...
٢٤	ماليزيا[أ]	١٤,١	١,١	٢٧	٢٤	البرازيل[أ]	١٥,٢	١,٢	١٥
٢٥	الاتحاد الروسي	١٠,٦	٠,٩	٦	٢٥	الدانمرك	١٤,٧	١,٢	٥
	مجموع البلدان المذكورة أعلاه	١ ٠٤٧,٨	٨٣,٢	...		مجموع البلدان المذكورة أعلاه	١ ٠٢٦,٧	٨١,٨	...
	العالم	١ ٢٦٠,٠	١٠٠,٠	٥		العالم	١ ٢٦٥,٠	١٠٠,٠	٥

المصدر: التقرير السنوي لمنظمة التجارة العالمية لعام ١٩٩٧.

ملاحظة: تتأثر أحياناً معدلات النمو والرتبة بانقطاعات في السلسلة الزمنية بسبب اختلاف و/أو تغير الأساليب الاحصائية. انظر الملاحظات الفنية الواردة في التقرير السنوي. وترد الاحصاءات السنوية للفترة ١٩٨٦-١٩٩٦ في جدولي التذييل ألف ٥ وألف ٦. وهذا الجدول يخص الأسلوبين ١ و٢.

(أ) تقديرات الأمانة العامة لمنظمة التجارة العالمية.

الجدول ٤
الالتزامات المتصلة بالاتفاق العام المتعلق بالتجارة في الخدمات بالنسبة الى كل أسلوب من أساليب التوريد

أولاً - الوصول الى الأسواق	العابر للحدود			الاستهلاك في الخارج			الحضور التجاري			الأشخاص الطبيعيون		
	الكامل	الجزئي	بدون	الكامل	الجزئي	بدون	الكامل	الجزئي	بدون	الكامل	الجزئي	بدون
خدمات قطاع الأعمال	٤٦٪	٣٢٪	٢٢٪	٥٤٪	٣٤٪	١٢٪	٢٤٪	٧٣٪	٣٪	١٪	٩٣٪	٦٪
خدمات الاتصالات	١٩٪	٧٢٪	٩٪	٣٦٪	٥٥٪	٩٪	٦٪	٩١٪	٣٪	٠٪	٩٤٪	٦٪
البناء والخدمات الهندسية ذات الصلة	٢٦٪	١٢٪	٦٢٪	٥٣٪	٣٢٪	١٤٪	٢٩٪	٦٤٪	٧٪	٠٪	٩٧٪	٣٪
خدمات التوزيع	٣١٪	٥٣٪	١٦٪	٣٤٪	٥٦٪	١١٪	١٧٪	٨٠٪	٤٪	٠٪	٩٦٪	٤٪
الخدمات التعليمية	٤٨٪	٣٩٪	١٢٪	٥٤٪	٤٠٪	٦٪	٢٥٪	٦٦٪	٩٪	١٪	٩٢٪	٧٪
الخدمات البيئية	١٧٪	٢١٪	٦٢٪	٥١٪	٣٥٪	١٤٪	٢٦٪	٧٤٪	٠٪	١٪	٩٧٪	٣٪
الخدمات المالية	٢١٪	٣٣٪	٤٦٪	٤٣٪	٤٢٪	٢٤٪	١٤٪	٨٤٪	٢٪	٢٪	٩٠٪	٨٪
الخدمات المتصلة بالصحة والخدمات الاجتماعية	٤٤٪	٤٪	٥٢٪	٧١٪	٢١٪	٨٪	١٩٪	٧٧٪	٤٪	٠٪	٩٤٪	٦٪
السياحة والخدمات المتصلة بالسفر	٤٢٪	١٩٪	٣٩٪	٦٢٪	٢٧٪	١١٪	٣٠٪	٦٦٪	٤٪	٢٪	٨٩٪	١٠٪
الخدمات الترويحية والثقافية والرياضية	٤٨٪	٢٩٪	٢٣٪	٥٦٪	٤٠٪	٤٪	-٢٪	٧١٪	٩٪	١٪	٩١٪	٨٪
خدمات النقل	٢٩٪	٣١٪	٤١٪	٤٧٪	٤٧٪	٦٪	١٦٪	٧٦٪	٨٪	١٪	٩٥٪	٥٪
خدمات أخرى غير مشمولة في بند آخر	١١٪	٤٤٪	٤٤٪	١١٪	٧٨٪	١١٪	٠٪	٧٨٪	٢٢٪	٠٪	١٠٠٪	٠٪

ثانياً - المعاملة الوطنية	العابرة للحدود			الاستهلاك في الخارج			الحضور التجاري			الأشخاص الطبيعيون		
	الكاملة	الجزئية	بدون	الكاملة	الجزئية	بدون	الكاملة	الجزئية	بدون	الكاملة	الجزئية	بدون
خدمات قطاع الأعمال	٥٠٪	٢٧٪	٢٢٪	٦٠٪	٢٧٪	١٣٪	٥٧٪	٣٨٪	٥٪	١٠٪	٨٢٪	٩٪
خدمات الاتصالات	٣٩٪	٥١٪	١٠٪	٤٠٪	٤٨٪	١٢٪	٣٢٪	٦٢٪	٥٪	٧٪	٨٤٪	٩٪
البناء والخدمات الهندسية ذات الصلة	٢٥٪	١٣٪	٦١٪	٥١٪	٣٢٪	١٧٪	٧٪	٨٣٪	١٠٪	٠٪	٩٢٪	٨٪
خدمات التوزيع	٣٠٪	٥٥٪	١٥٪	٣٥٪	٥٦٪	٩٪	١٤٪	٨٣٪	٣٪	٠٪	٩٦٪	٤٪
الخدمات التعليمية	٤٢٪	٤٨٪	٩٪	٤٩٪	٤٥٪	٥٪	٨٪	٧٣٪	١٩٪	١٪	٩٢٪	٧٪
الخدمات البيئية	١٦٪	٢٦٪	٥٧٪	٥١٪	٣٨٪	١٠٪	٢٠٪	٧٩٪	١٪	١٪	٩٧٪	٢٪
الخدمات المالية	٢٦٪	٢٧٪	٤٦٪	٣٧٪	٣٦٪	٢٦٪	١٢٪	٨٥٪	٣٪	١٪	٨٩٪	١٠٪
الخدمات المتصلة بالصحة والخدمات الاجتماعية	٥٤٪	٤٪	٤٢٪	٧٣٪	١٩٪	٨٪	١٧٪	٧٣٪	١٠٪	٢٪	٩٢٪	٦٪
السياحة والخدمات المتصلة بالسفر	٤٨٪	١٦٪	٣٦٪	٦٨٪	١٩٪	١٣٪	٦١٪	٣٣٪	٦٪	١٣٪	٧٣٪	١٣٪
الخدمات الترويحية والثقافية والرياضية	٤٧٪	٣٥٪	١٨٪	٥٥٪	٣٧٪	٨٪	١٤٪	٧٥٪	١١٪	٢٪	٨٨٪	١٠٪
خدمات النقل	٣٢٪	٢٥٪	٤٣٪	٥٦٪	٣٧٪	٨٪	٤٦٪	٤٣٪	١١٪	١٣٪	٧٨٪	٩٪
خدمات أخرى غير مشمولة في بند آخر	١١٪	٤٤٪	٤٤٪	١١٪	٧٨٪	١١٪	١١٪	٦٧٪	٢٢٪	٠٪	١٠٠٪	٠٪

المصدر: الأمانة العامة لمنظمة التجارة العالمية.

ملاحظة: قد لا يصل مجموع النسب المئوية الى ١٠٠ بسبب التقريب. أساس المجموع هو القطاعات المدرجة في القائمة.

ملاحظات:

١- هذا الجدول يحلّل الالتزامات المتعهد بها في جداول أعضاء منظمة التجارة العالمية بالنسبة الى كل أسلوب من أساليب التوريد (التوريد العابر للحدود، والاستهلاك في الخارج، والحضور التجاري، وحضور الأشخاص الطبيعيين) بتصنيفها في الفئات الثلاث التالية:

"الكامل": بدون أي تقييدات على الوصول الى الأسواق أو المعاملة الوطنية.

"الجزئي": توجد التزامات بمنح إمكانية الوصول الى الأسواق أو المعاملة الوطنية، ولكنها خاضعة لبعض التقييدات.

"بدون": لا توجد أي التزامات بمنح إمكانية الوصول الى الأسواق أو المعاملة الوطنية.

وبينما يعكس الجدول نتائج المفاوضات المتعلقة بالاتصالات السلكية واللاسلكية الأساسية التي دخلت حيز النفاذ بتاريخ ٥ شباط/فبراير ١٩٩٨، لم تؤخذ في الاعتبار نتائج مفاوضات الخدمات المالية المختتمة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ نظراً الى أن الالتزامات الأخيرة لم يبدأ نفاذها حتى الآن.

٢- والقاسم المشترك هو مجموع عدد الالتزامات التي يمكن التعهد بها في القطاعات والقطاعات الفرعية المدرجة في جداول أعضاء منظمة التجارة العالمية. ولا تؤخذ في الاعتبار في الحسابات القطاعات أو القطاعات الفرعية التي لم تُدرج في جداول الأعضاء.

٣- وتُدرج أي تدابير تقيد كلاً من إمكانية الوصول الى الأسواق والمعاملة الوطنية في عمود الوصول الى الأسواق الموجود في الجدول وفقاً للمادة العشرين: ٢ من الاتفاق العام المتعلق بالتجارة في الخدمات؛ ولذلك، تؤخذ تلك التدابير في الاعتبار في النسب المئوية المشار إليها في القسم الخاص بالوصول الى الأسواق من الجداول.

الجدول ٥

التقديرات المتعلقة بحجم سوق صادرات الخدمات المقدمة من مسافات طويلة والمصدرة من البلدان النامية، ١٩٩٠

(بمليارات دولارات الولايات المتحدة)

البلد المتجه إليه	القيمة المحتملة لصادرات الخدمات المقدمة من مسافات طويلة	
	التقديرات المنخفضة	التقديرات المرتفعة
كندا	١,٨	٥,٣
فرنسا	٢,٢	٦,٥
ألمانيا	٦,٣	١٨,٩
إيطاليا	٢,٦	٧,٩
اليابان	٩,٦	٢٨,٨
المملكة المتحدة	٣,٥	١٠,٤
الولايات المتحدة	١٤,٤	٤٣,١
مجموع مجموعة السبع	٤٠,٣	١٢١,٠

المصدر: مأخوذة بتصرف من Apte, Uday, 1994. "Global Disaggregation of Services: Growth Engine for the Less Developed Countries?", World Bank, International Economics Department, Washington, D.C., U.S.A.,

ومنظمة العمل الدولية، الحولية الاحصائية، جنيف: مكتب العمل الدولي (ILO, 1993, Statistical Yearbook). ومأخوذة من Global Economic Prospects and the Developing Countries 1995, World Bank.

ملاحظة: يُفترض في التقدير المنخفض أن نسبة الوظائف التي تنطوي على إمكانات عالية لتقديم خدمات من مسافات طويلة في البلد المستفيد والتي يمكن التنافس عليها دولياً هي ١٠ في المائة. ويُفترض في التقدير المرتفع أن هذه النسبة هي ٣٠ في المائة. والخدمات المقدمة من مسافات طويلة تشمل البرامج والخدمات الحاسوبية، بما فيها خدمات الدعم المكتبية.

- - - - -